

لبر الله الرحمن الرحيم وبه نستعين واعتمادى المحدث وكفى وسله على عبادته الذين اصطفى  
 ووجده فمدا ما وجب له وبه ونحوه من مهمات المسائل خدمته لمن وجب اطاعته امرقا ضل زمانه  
 ورئيس المولى في شأنه صاحب الزهن الصافي الراسخ والفهم المصيب الفائق حضرت مولانا حسن  
 افندي قاضي محكمة المشرف والاقطار الحجازية لارادت بهبه امين لمسائله عن الواقع بالطلاق  
 الصريح اذ الان معلقا بان الواقع بذلك طلقه رجعية فطلب من النقل بذرة فتقول  
 وبالله التوفيق قال علما وناظرهم المصطفى صرح بالطلاق لا يحتاج اليه كانت طالق وطلقة  
 وطلقتك ويقع بها واحدة رجعية وان نوى الكفر والابانة وتكفوا بنية لا يقصد  
 باللفظ تجزيع ماعلمه الشرع بانقضاء العهدة عند وجوده فيرد عليه لاستعمال ما اخذ الشرع  
 كما في البرهان وفي محتملات الفواز لان اللغو جعلت فرد لا يجزئ العدد والنية الحابيه عن  
 اللفظ العال عليها لا يجزئ لان الطلاق ثبت بعمدة اللفاظ بطريق الاقتصار على عموم اللفظ  
 وكانت طالق الطلاق وانت صالحي طلاقا يقع واحدة رجعية بله نية او نوي او شتما  
 وان نوي ثلثة ثلثة من المحتبرات من المتون اعول كون الواقع بهذه طلقة  
 رجعية مطلقا سواء كان معلقا او مجزئا لكن بشرط ان تكون المطلقة مدخولا بها وان لا  
 يكون الطلاق على حال كما في مختصر الفتاوى وان تكون المطلقة صانعة او مملوثة بان  
 قالها استباها او خالعتك على كذا ثم قال انت طالق فان الطلاق الثاني يكون باينها كافي  
 العيني وغيره وفي الخلاصة الطلاق الذي يلحق البان لا يكون رجعيا والصريح يلحق البان  
 وان لم يكن رجعيا انتهى فان قيل الدليل على كون الواقع بلفظ الصريح رجعيا وان كان  
 معلقا قلت قال جامع الفصولين ناقلة عن الربادات كل طلاق وقع بشرط ليس جمالا فهو  
 رجعي انتهى افاد ان تعليق الصريح بالشرط لا يجبر ومنه من كونه رجعيا وفي الفتاوى المشهورة في الزمان  
 ولو قال الامراتان دخلت الدار فطلق فلان على اوجه اولها ان نوى في ذلك الشرط كونه من نال  
 وقع تطبيق رجعية نوي الطلاق اوله نوي ومنه من قال لا يقع شي نوي اوله نوي

والجناح

والمختار انه يقع في الكفر والاحتق انتهى وفي قاضي خان عن المصدر المشهور في شرح المختار  
 الصحيح انه يقع الطلاق في الكفر عند ابي حنيفة رحمه الله وذكره واقطاعته الصحيح ان يقع  
 الطلاق في الكفر انتهى وفي الخلاصة ولو قال دعوت منك تطليقة فقالت اشترت ببيع مما انا  
 مرجعيا وفي المحيط ولو قال قلت طلقني علي ان اخرج مالي عليك فطلقها فان كان للتأخير غاية  
 معلومة صح وان لم يكن لا يقع التأخير والطلاق رجعي على كل حال وفيها عن الفتاوى  
 لو قال الامراتان دخلت الدار فطلقت طالق ثم قال جعلت تلك التطليقة بائنا وتلك فاقبل  
 ان تدخل الدار فان هذه المقالة لا تلزم من قبل ان الطلاق لم يقع عليها انتهى وشد في قاضي  
 خان فان قلت فلماذا دخلت المرة المعلق عليها الطلاق ما الواقع بذلك قلت الواقع بذلك طلقه  
 رجعية لا بائنه والا لما كان لقوله بعد التعليق فقد جعلت فقد جعلت تلك التطليقة  
 بائنه فانه لان الواقع بها بائنه فقام له انتهى هذا ما تبين من التوفيق عليه فيما عدا من الكتب ولو  
 سمح الوقت باهيات الكتب لردنا في نقل النورج والهدى على الصواب وصل الله على رسوله  
 خاتم الانبياء والمرسلين وعلمه وصحبه وسلم <sup>بمقتضى الرسالة الميمونة في الساعه السادسة من ليلة</sup>  
 الجمعة المباركة السادسة عشر من شهر  
 جمادى الاولى سنة  
 ١١٠٤  
 حمزة بن  
 ام



نسخة العمري  
 محمد عبد الحميد العمري واولاده  
 يهدى